

36.17 دولار للبرميل كما ارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.10 دولار أو 3.3 بالمئة لتجري تسويتها عند 34.35 دولار للبرميل.

مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 64 سنتا بما يعادل 0.8 بالمئة ليتم تسويتها عند

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 2.14 دولار ليبلغ 28.61 دولار في التداولات الأخيرة مقابل 26.47 دولار في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من

المؤشر العام يربح 106.7 نقطة

ارتفاع جماعي لمؤشرات البورصة بعد عطلة العيد

زيادة حصة «بورصة الكويت» في «المقاصة» إلى 33 بالمئة

زادت شركة بورصة الكويت من حصتها في الشركة الكويتية للمقاصة إلى نحو 33 في المئة، بعد تملكها لحصة شركة المركز المالي الكويتي خلال الفترة القليلة الماضية. وعيّنت البورصة عبدالله حمد التركيت ممثلاً لها بمجلس إدارة «المقاصة»، بدلاً عن ممثل «المركز» فهد العبدالجليل، وذلك بعد أن باتت المالك الأكبر برأس المال «المقاصة». وتمثل المقاصة حلقة إستراتيجية مهمة في منظومة السوق، لا سيما في ظل دورها المحوري الخاص بالتسوية والتقاص وغيرها من الخدمات التي تقدمها للمنظومة ولعموم الأوساط الاستثمارية، فيما أوضحت المصادر أن الصفقة تمت عبر القنوات الرسمية للسوق. ويشغل التركيت العديد من المواقع المهمة، منها رئاسة مجلس إدارة شركة الصفاة للاستثمار إلى جانب عضوية مجلس إدارة وأمانة سر اتحاد شركات الاستثمار، إضافة إلى عضويته في مجالس إدارات شركات خدمية وعقارية. وعلى صعيد دورة عمل البورصة عقب انتهاء الحظر الشامل اعتباراً من الأحد المقبل، قالت شركة بورصة الكويت بأن لديها خطة للتعامل مع الطوارئ يتم استغلالها بشكل منظم وبإشراف مباشر من قبل مجلس الإدارة وبالتنسيق اليومي مع هيئة أسواق المال. وتوقعت أن تعود البورصة للعمل بنحو 25 إلى 30 في المئة من قوتها البشرية، تطبيقاً للمعايير والضوابط الصحية المقررة، على أن تواصل الكوادر الأخرى دورة العمل من المنازل بحسب الحاجة، ووفقاً لما تفرضه الضوابط خلال المرحلة المقبلة إلى حين عودة العمل بالطاقة البشرية كاملة. وأشارت البورصة لديها إستراتيجية للعودة للعمل فوراً حال حصولها على الضوء الأخضر من قبل الجهات الحكومية المختصة، في الوقت الذي تحرص فيه على اتباع الإرشادات المقررة لتفادي أي إشكاليات.



استهلت بورصة الكويت تعاملات ما بعد عطلة عيد الفطر المبارك أمس الأربعاء على ارتفاع مؤشر السوق العام 105.7 نقطة ليبلغ مستوى 5020.4 نقطة بنسبة صعود بلغت 2.17 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 212 مليون سهم تمت عبر 10377 صفقة نقدية بقيمة بلغت 46.5 مليون دينار (نحو 158 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 5.1 نقطة ليبلغ مستوى 4166.7 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.12 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 79.11 مليون سهم تمت عبر 3379 صفقة نقدية بقيمة 3.9 مليون دينار (نحو 13.2 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 157.3 نقطة ليبلغ مستوى 5453.3 نقطة بنسبة صعود بلغت 2.9 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 132.8 مليون سهم تمت عبر 6998 صفقة بقيمة 42.6 مليون دينار (نحو 144.8 مليون دولار). وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 1.2 نقطة ليبلغ مستوى 4056.1 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.03 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 61.3 مليون سهم تمت عبر 2488 صفقة نقدية بقيمة 3.1 مليون دينار (نحو 10.5 مليون دولار). وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاً هي (العادة) و(سنام) و(المساكن) و(تسهيلات) أما شركات (اهلي متحد) و(الدولي) و(بيتك) و(خليج ب) فكانت الأكثر تداولاً في حين كانت شركات (كليفك) و(وربة ت) و(حيات كوم) و(تجاري) الأكثر انخفاضاً.

عقب انتهاء فترة الحظر الشامل

«المركزي» يعقد اجتماعات للتحضير لعودة الأعمال المصرفية



يعقد بنك الكويت المركزي اجتماعات تحضيرية مع البنوك المحلية للاستعداد لعودة الأعمال في القطاع المصرفي بعد انتهاء فترة الحظر الشامل، بشكل تدريجي وصولاً للتشغيل الكامل. وقال المركزي الكويتي، في تغريدة على حسابه الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إن ذلك حسب القواعد الموضوعة لهذا الغرض ضمن قرارات مجلس الوزراء، وتعليقات السلطات الصحية في هذا الشأن. وكانت الكويت قررت تطبيق حظر شامل على الجراد بداية من 10 مايو الجاري وحتى 30 من ذات الشهر في سبيل وقف انتشار فيروس كورونا الجديد.

هذه الأزمة والظروف الاستثنائية، وخلال مارس الماضي، قرر اتحاد مصارف الكويت تأجيل مدفوعات أقساط القروض وأقساط البطاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر؛ وذلك ضمن الإجراءات الاستثنائية المتخذة لمواجهة انتشار الفيروس التاجي. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك المحلية «إلكترونياً».

في 22 أبريل الماضي اتصل إلى 25 بالمئة في حد أقصى من إجمالي الفروع العاملة لكل بنك. وأكد اتحاد مصارف الكويت في وقت سابق تمتع البنوك المحلية بالعودة إلى العمل، وذلك ضمن الإجراءات المتخذة لمواجهة انتشار الفيروس التاجي. وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الأنشطة والخدمات التي تقدمها البنوك المحلية «إلكترونياً».

«التجارة» ترصد 62 سوقاً مركزياً للتأكد من مدى إنسيابية تسليم المنتجات

أعلنت وزارة التجارة والصناعة رصد 64 جمعية وسوقاً مركزياً ومحلاً تجارياً وصيدلية خلال جولتها التفتيشية ومراقبة 74 فرع تموين للتأكد من مدى إنسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها والوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات. وقالت الوزارة في بيان رسمي لها أمس الأربعاء أن جولات فرقها التفتيشية مستمرة في عملها وذلك في ظل القرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات إنتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف - 2) المسبب لمرض (كوفيد - 19).

وكان بنك الكويت المركزي قرر زيادة عدد أفرع البنوك العاملة إلى 35 بالمئة، قبل بدء تطبيق الحظر الشامل، من إجمالي عدد فروع كل بنك، وذلك عقب إعلان اتحاد مصارف الكويت، في 11 مارس الماضي، غلق القطاع المصرفي في البلاد اعتباراً من تاريخه، في خطوة للوقاية من نقشي فيروس كورونا. وكانت الأفرع العاملة تمت زيادتها من استغلال ظرف الحالي.

لبناء نحو 33 ألف قسيمة في مدينتي المطالع وجنوب عبد الله المبارك

الجمد: انتعاش ملموس لقطاع البناء والتشييد بعد أزمة كورونا



عبدالله وليد الحمد

- ◆ شركات البناء ستحصل على حصة كافة مستقبلاً فلا داعي للقلق
- ◆ الخبرة. الأمانة. التعاون وعدم الطمع معايير هامة لاختيار شركات البناء

توقع الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لمؤسسة البناء للمقاولات عبد الله وليد الحمد ارتفاع وتيرة النمو في قطاع البناء والتشييد في السوق المحلي خلال مرحلة ما بعد كورونا، لافتاً أن جديدة الحكومة في توزيع 33 ألف قسيمة سكنية تقريباً في كل من مدينة المطالع بواقع 28 ألف قسيمة وجنوب عبد الله المبارك بواقع 4 آلاف قسيمة وهو ما سيكون له أبلغ الأثر في ارتفاع الطلب على البناء ومن ثم تحقيق انتعاشه متوقعة للمقاولين وشركات البناء. وأضاف الحمد، في بيان صحافي، أن سعر متر البناء شهد نمواً على وقع الطلب على البناء في مدينة صباح الأحمد السكنية التي شهدت بناء ما يقارب 12 ألف قسيمة، ومع منطقة غرب عبدالله المبارك قبل الكورونا شهد سقوط ما يعادل النصف وهي في تكون فرصة لملاك قسائم المطالع لاقتناص فرصة تعطش الشركات للبناء.

توقع الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لمؤسسة البناء للمقاولات عبد الله وليد الحمد ارتفاع وتيرة النمو في قطاع البناء والتشييد في السوق المحلي خلال مرحلة ما بعد كورونا، لافتاً أن جديدة الحكومة في توزيع 33 ألف قسيمة سكنية تقريباً في كل من مدينة المطالع بواقع 28 ألف قسيمة وجنوب عبد الله المبارك بواقع 4 آلاف قسيمة وهو ما سيكون له أبلغ الأثر في ارتفاع الطلب على البناء ومن ثم تحقيق انتعاشه متوقعة للمقاولين وشركات البناء. وأضاف الحمد، في بيان صحافي، أن سعر متر البناء شهد نمواً على وقع الطلب على البناء في مدينة صباح الأحمد السكنية التي شهدت بناء ما يقارب 12 ألف قسيمة، ومع منطقة غرب عبدالله المبارك قبل الكورونا شهد سقوط ما يعادل النصف وهي في تكون فرصة لملاك قسائم المطالع لاقتناص فرصة تعطش الشركات للبناء.

وتعدّل نظرتها المستقبلية لـ «مجموعة الخليج للتأمين»

موديز تؤكد تصنيفات «الأهلية للتأمين» الكويتية

أكدت وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية تقييم القوة المالية للشركة الأهلية للتأمين عند «A3»، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وحسب بيان لبورصة الكويت أمس الأربعاء، فإن التصنيف يعكس المركز المالي القوي للشركة في حيث الأقساط المكتتبة، وتوقع منتجاتها، فضلاً عما تشير إليه النظرة المستقبلية المستقرة من غياب أي مؤشرات سلبية قد تضعف التصنيف للشركة في المستقبل. ويعكس التصنيف أيضاً العلامة التجارية المتنامية لإعادة التأمين من خلال شركتها الفرعية الكويتية لإعادة التأمين، وتكتتب الشركة معظم أنواع التأمين، بالإضافة إلى التأمين على الحياة

والصحي، مع تنوع منتجاتها القوي. وكانت أرباح «الأهلية» ارتفعت 7.9 بالمائة في العام الماضي، لتصل إلى 10.24 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 9.49 مليون دينار. وفي نهاية أبريل الماضي، أقر مساهمو الشركة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية للعام الماضي بنسبة 25 بالمائة بواقع 25 فلساً للسهم، وأسهم منحة (مجانية) بنسبة 5 بالمائة بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم. على الجانب الآخر، أكدت وكالة موديز التصنيف الائتماني لمجموعة الخليج للتأمين عند مستوى «A3»، مع تعديل نظرتها المستقبلية من «مستقرة» إلى «سلبية».

بعد أن حصل على موافقة الجهات الرقابية

بنك «وربة» بصدد إصدار صكوك بقيمة 150 مليون دينار

بأعلى معايير الجودة الائتمانية، ودراسة وتنوع المخاطر. وأفاد الغانم بأن البنك نجح خلال عام 2019 في إصدار صكوك بقيمة 500 مليون دولار، مع فترة استحقاق تصل إلى 5 سنوات، مما يعكس مدى قدرة بنك وربة على تعزيز مكانته وثقة المستثمرين بإدائه المستقبلي المتميز، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وهي أول صكوك ذات أولوية غير مضمونة تصدرها مؤسسة مالية كويتية، وتم إدراجها في بورصة ناسداك دبي وبورصة أيرلندا.



أعلن بنك وربة حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال على الإصدار الثاني بقيمة لا تتجاوز 150 مليون دينار. وتابع البنك في بيان لبورصة الكويت خلال جلسة تداول أمس الأربعاء، أن ذلك يأتي تحت مظلة برنامج إصدار الصكوك بقيمة لا تتجاوز مليار دولار أمريكي، أو ما يعادله بالعملات الأخرى.

وأوضح بنك وربة أن الغرض من الإصدار تعزيز السيولة لديه، إلى جانب تنوع مصادر التمويل، فضلاً عن الأغراض التجارية العامة للبنك. وكانت أرباح البنك ارتفعت 29.8 بالمائة في العام الماضي، لتصل إلى 16.54 مليون دينار في العام الماضي، مقابل أرباح بقيمة 12.74 مليون دينار في عام 2018. وأقرت الجمعية العامة المصرف العادية للبنك زيادة رأس المال محسب به والمصدر والمدفوع بالكامل بقيمة 7.5 مليون دينار تمثل 5 بالمائة من رأس المال. من جانبه، أشار الرئيس

التنفيذي في البنك شاهين الغانم خلال اجتماع العمومية لبنك وربة المنعقدة مؤخراً إلى أن نمو ملحوظ في الميزانية، وذلك بالتزامن مع الحفاظ على مستويات عالية من الرسالة، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال 18.48 في المئة، وهو أعلى من المعدل المطلوب من الجهات الرقابية، ومتطلبات اتفاقية بازل 3. وأضاف أن الحصة السوقية من

المحفظة التمولية

ويملك بنك وربة محفظة تمويلية جيدة بعد أن تمكن من مواصلة تحسينه لجودة المحفظة التمولية خلال عام 2019، حيث بلغت نسبة التموليات المتعترية إلى إجمالي محفظة التمويل ما نسبته 1.1 في المئة، مقارنة بـ 4.1 في المئة، كما في نهاية عام 2018.

التمول بصفة عامة، ارتفعت إلى حوالي 5.41 في المئة حالياً، بينما ارتفعت حصة بنك وربة من تمويل الأفراد تحديداً إلى ما يقارب 3.50 في المئة، إلى جانب تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشركات وصلت إلى 39.8 في المئة عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية، مع التمسك الشديد